لا البسيط وفي معنى الجهل الشك الخ وكذا الجهل والاغماء وكذا
الجهل البسيط ان اريد بالجهل في كلامه خصوص المركب كما هو ظاهر الثم
وقوله فان هذا كله في معنى الجهل فيه تسريح بما استفيد من التشبيه
في قوله وكذا كون العلم ضروريا الخ فان هذا كله في معنى الجهل
اما النظري فلانه يستدعي سبق الجهل وكذا الضروري بناء على انها
قارنه ضرورة وحاجة واما على انه مالم تقارنه القدرة الحادثة او ما
حصل لاعن نظر واستدلال فمنع الطلاقة يتوهم منه المعنى الاول
لا لانه يستدعي سبق الجهل خلافا لما يفيد ذكر من اطلاق الثم ولا يقال
ان التقبيح عبادة الفعل وهو حصل تشعر بسبق الجهل فصح اطلاقه
لانا نقول الافعال المذكورة في التقاريف مجردة عن اعتبار الزمان
واما البديهي فوجه استدعائه سبق الجهل لانه يشعر بالحدوث
اذ يقال بدء النفس الامر اذا تاها بغتة بغير سابقة شعور بحقه ما
فانها البديهي ما حصل للنفس من غير التفات الى سببه وهو
بهذا المعنى يكون اخص من الضروري بالمعنيين الاخيرين وصدقه
له على الاول وهو ما قارنه ضرورة وحاجة لان البديهي على ما ذكرنا
لم يقترن بسبب كلها اضداد عند اهل السنة وخلافا
للمعتزلة فانها اعدام وهي مصادرة لانتفيد شيئا والضمير يعود
على الصفات وقوله ولا تخلو الخ وقد يرتفعان بارتفاع المحل
فلا يقال الجهل الذي اذا علمت انه هذه اضداد فلا يقال الخ
وهذا ظاهر في ان المراد بالجهل المركب واما البسيط فهو نفي
العلم واضحة لم يقل واضحات لانها اضداد جمع قلة لا يعقل
فيجوز فيه المطابقة وعدمها وان كانه الافصح المطابقة
من صفات المعاني اي من اضداد صفات المعاني كما يدل عليه كلامه
بعد ولو رجع اسم الاشارة للاضداد لكان احسن لانه لا يحوج
الى هذا التكلف ولذا قال السكتاني الاشارة راجعة الى اضداد المعاني

ولما كانت الاحوال المعنوية لا تعقل على حيالها ولا تمايز ولا تخالف
ولا تضاد الا بالنظر الى المعاني قال مشيرا الى ان تضادها باعتبار المعنى
وانما من هذه اي يتضادها بتشاد ضوحه من تضاد معانيها انتهى
ان المعنى الوجودي لكونه عاجزا ايضا اللازم لكونه قادرا
واما الجائز الخ فيه ان الممكن والجائز مترادفان فكانه يقال
الجائز يفعل الجائز والممكن فعل الممكن وهذا دور والتوقف الشيء على نفسه
وايضا اخبر عن الجائز بانه فعله وهذا تقبل تضاف فالجواب
ان كلا من الجائز والممكن يطلق ويراد به تعلق القدرة بالمقدور
كالخلق والقدر الرزق والاحياء والاماتة وهذه افعال ويطلق
ويراد به نفس المقدور اعني اثر الفعل وهو المخلوق والمرزوق
فاراده بالجائز الاول ومراده بالممكن الثاني والقرينة على ذلك الا
خبار فانه لما اخبر عن الجائز بانه الفعل علم انه غير الممكن الذي
هو الاثر فلا يلزم ما ذكر تأمل فان هذه كلها انما خص هذه
للخلاف فيها فالمعتزلة يوجبونها ما عدا الروية فانهم لم يجعلوها
واحال البراهمة البعثة فقوله فان هذه كلها الخ اشارة للرد
عليهم اما برهان وجوده الخ فتقريره الدليل على قاعدة اهل
الميزان ان يقال من الشكل الاول العالم حادث وكل حادث لا بد
له من موجود بوجوده ينتج العالم لا بد له من موجود جدير
بوجوده والمراد حذف المقدمتين والنتيجة واستغني عن المقدمتين
بذكر دليلها وعن الصغرى بدليلها ايضا وهو قوله فحدوث العالم
اما دليل الكبرى فتقوله لانه لو لم يكن الخ وهو دليل استثنائي
وتقريره ان نقول لو لم يكن للعالم محدث بل حدث بنفسه لزم
ان يكون احد الامرين مساويا راجحا بلا سبب واللازم باطل
لما فيه من اجتماع متنافيين الوجحان والمساواة فكذا الملزوم
وهو لم يكن له محدث واذا بطل لم يكن له محدث ثبت نقيضه

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)